

النخبة العربية والجماهير

(ملف من إعداد: محمد جمال باروت)

المتقف العربي أمام المساءلة النقدية

عبد الإله بلقزيز

الوعظ، أو الاستنهاض، والجمهور والسلطة في عداهم. ذلك أن أحداً لا يوقره عند الأزمات، ولا يحفظ له فرصة شفاعة تتفهم أو تراعي عُسر حاله وضعف حيلته. فما إن تستبد الملمات بالناس، حتى يهرعوا إلى هذا المنسي يسألونه عما فعل ليرفع العمة عن الجماعة ويفرج كُرْبَتها، أو يسألونه عن دوره في ما جرى ومسؤوليته فيه! فجأة، يخرج المتقف من غياهب النسيان إلى صدارة الحضور، فيصيرُ الجهة المعنية بالبيان والإيضاح في ما عرّض في أمره التباس. غير أن الذين يتذكرونه في الضراء لا يملكون حiale حتى مشاعر الجاملة والتقدير، بل يحملون معهم عدةً وعتاداً ثقيلين: أسئلةٌ اتهاميةٌ قاسية لا تُخرجه من هامشيته إلا لكي تضعه في قفص الاتهام! هو - هنا - أمام نقدٍ من نوع مختلف: ليس نقداً ذاتياً، على نحو ما يُقدّم هو عليه مُكرهاً في العادة، بل هو نقدٌ يصمّمه له ويجهّزه جمهورٌ نقادٌ موزّع بين سائلٍ بريء، وناقِمٍ حاقِدٍ، ومتريّصٍ منتقم. وعلى المتقف أن لا يضجر أو يتبرّم حتى يستحق براءة الذمة وصفاء الطوية، وإلا فليتنظر سئلاً لعناتٍ لا يُعرفُ له أوّلٌ ولا آخر!

- I -

كثيرةٌ هي موضوعاتُ ذنك النقد والمساءلة. ولما كان حصراً من بابا التمثيل معقداً، فإننا نكتفي منها بعينة دالة،

يُعبّر المتقف العربي عن مشاعر الإحباط تجاه ما يلقاه من معاملةٍ غير مُنصفةٍ من السلطة والمجتمع على السواء. ينظر - بعين الحسرة - إلى موقعه الهامشي في التراتبية الاجتماعية العامة، وفي وعي الجمهور، فيتحمّس - بمرارة - قُطر الفجوة الرهيب الذي يفصل بين ما يقدمه من خدمات معرفية وبين ما يحصّله من عائدات مادية ورمزية، سواء أكانت هذه العائدات في صورة مكافأة مادية عن «أفعابه»، أم في صورة اعترافٍ عام بدوره المميز؛ وهو «اعتراف» يحتاج إليه - في كل حال - لإشباع حاجته إلى الشعور بالتوازن والرضا، ولإسباغ المعنى على فاعلية له بدأت في فقدان معناها!

ومع أن شعور المرارة والحسرة هذا - بالحيّف والظلم اللذين لحقّا عمَل المتقف من مخاطبيته (أي الدولة والمجتمع) - شعورٌ قديم لازم حَمَلَةَ القلم وكلّ ذي رأي منذ غابر العصور، وخاصة في سياق حضارتنا - حيث العلاقة حساسةٌ وقلقةٌ بينهم وبين «العامّة» والسلطان - إلا أنه في توتره وجدته أظهر اليوم منه بالأمس لأسباب ذات صلة بتدهور موقع الرمزي في نظام قيم المبادلات الاجتماعية الجاري.

وسواء صدّقنا المتقف في هذه الدعوى الاحتجاجية أم لم نصدقه (وإن كان من العدل أن نصدقه)، فإننا لا بدّ مدعوون إلى اعتبار أمر ذي دلالة عالية الأهمية، وهو أن هذا المتقف مطلوبٌ باستمرار للخضوع لاختبارات محاسبية لا ترحم من قبل أولئك الذين يتوجّه إليهم بالخطاب على سبيل التنوير، أو

لا يملك أحد أن يزايد على المثقفين بدروس في الشجاعة أمام السلطة، لأن أكثر الشهداء والمعتقلين والمنفيين مثقفون

قوامها ملاحظات اعتراضية ثلاث تُعرض نفسها عليه من قبل قسم من الجمهور لا ينتمي إلى ميدان السلطة (وأعني بهذا القسم حصراً: المجتمع والمثقفين).

الملاحظة النقدية الأولى تتعلق بنخبوية المثقف. فالغالب على رأي الناس في المثقف، اليوم، أنه كائن يحيط نفسه بهالة من الالتباسات تُرفع من قيمة بضاعته، بل قُلْ ترفع بضاعته عن مستوى المدارك العام. وهم إذ يتهمونه بالإغراب والتشرنق في عالم مغلق على محيطهم الاجتماعي، يفهمون لعبته جيداً، فيقرأون فيها محاولة متبرجة لإشهار تميزه عنهم وعلو مقامه على مراتبهم. ومشكلته هو كامن في أنه - إذ يثار لنفسه بهذه النخبوية، ويتخذها خلية في صبواته الذهنية، محققاً بها وفيها بعض التعويض النفسي عن الشعور بالهامشية - إنما يجدد الأسباب ذاتها التي صنعت دونيته في وعي الجمهور، وحرّمته تحصيل اعتراف عام بدوره!

لا يجهل المثقف سيزيفية هذه الدورة العبتية المغلقة التي يندفع إليها في لعبة الرد على الإنكار بإنكار متبادل، بل هو يعيها جيداً، ويدرك أنه يسعُّه الخروج منها متى شاء إلى رحاب اعتراف الجمهور به. غير أنه يرفض ذلك بإصرار، على خلفية وعي طاعن في الإيمان بأنه يفقد معناه وهويته وروحَه إن هو تنازل عن وظيفته المعرفية لإرضاء جمهور متغير الولاءات.

فهو لا يريد أن يكون مثقفاً شعبياً يمتن الخطاب والكلام المعقّم الجاهز، بل يختار أن يسدّد فواتير دوره المعرفي من شعبيته ومن رضى الجمهور عنه. ولسان حاله ما يلي: للمثقف الشعبوي أن يقتنص فرصة الطلب الاجتماعي المتزايد على الكلام الجاهز والمعرفة الجاهزة لحيارة موقع متميز في التراتبية الاجتماعية والرمزية؛ أما هو، فليس مستعداً لتقديم هذه الخدمات السريعة. وحين يحاصره الشعور بالعزلة، يمني النفس بالقول إن التاريخ سيُصّفه كما أنصف الذين من قبله. الحاضر ليس له، بل للشعبوي؛ وأما هو فله المستقبل.

من البين - هنا - أن حكم الجمهور على المثقف بأنه نخبوي حُكْمٌ يغرف من مصادر قابلة للتعيين: نخبوية في اللغة النظرية العامة التي يستعملها في مقابل لغة العامة

الحسّية؛ ثم نخبوية في الموضوعات الفكرية المجردة التي يشتغل عليها في مقابل قضايا الوعي اليومي المباشرة؛ وأخيراً نخبوية في الهموم المعرفية التي تستبدّ به في مقابل هموم الناس الحياتية. غير أن من مصادر ذلك الحكم أيضاً الصورة التقليدية لدى الناس عن المثقف: وهي صورة تكونت تاريخياً عبر معاينة عمل نمط سائد من المثقفين في حضارتنا، هم الفقهاء. فالفقيه هو المثقف المثال في وعي الجمهور العام، بل قُلْ هو المثقف العضوي الذي أنقن كيف يبني مركزه ومرجعياته من خلال إصغائه إلى مطالب المجتمع، والإفتاء له بلغة العامة. يستطيع المثقف الحديث أن يملك بضاعة الفقيه المعرفية، غير أنه يرفض أن يكون فقيهاً أو على مثال الفقيه. إنه يعي نفسه في شبكة معيارية معرفية مختلفة، ويبيدي الرضى عن نفسه ودوره حتى وإن ضايقه الشعور بأنه غريب في مجتمع لا يقدر قيمة المعرفة. نعم، إنه يدرك جيداً أن للشعب سلطاناً اجتماعياً لا يقل سطوة عن السلطان السياسي. لكنه مغمور بمبدأ لا يحيد عنه: وهو أن لا تنازل عن المعرفة أمام السلطان الاجتماعي... وكُلُّ رداؤه.

*

وتتعلق **الملاحظة النقدية الثانية** بتحزبه، أي باختياره موالاة قسم من المجتمع دون آخر. ويحسب المثقف ذلك من صميم حقوقه المدنية والسياسية كموطن، بل من صميم حقوق طبيعية ترجع إليه بوصفه إنساناً. ويزيد على ذلك بالتأكيد على الصلة العضوية - في وعيه - بين ما يعرف وبين ما يريد، مشدداً على أن هذه الجدلية الموضوعية بين المعرفة والإرادة هي التي تحمّل دوره المعرفي على أن يكون دوراً اجتماعياً. وسبيلُهُ إلى ذلك بالقلم أو بالانتظام في مؤسسة اجتماعية أو سياسية ذات مشروع. غير أن الجمهور (جمهور «العامة» وجمهور أصناف أخرى من المثقفين) لا يذهب مذهبه، ولا يشاطره الرأي، بل يخال التحزب الذي يبيديه خيانة لدوره المفترض.

وحجة الجمهور في ذلك أن المثقف ممثلٌ لضمير الجماعة (الأمة أو الشعب)، وأنه لا يجوز أن ينحاز إلى فريقٍ منها على حساب آخر، لأن في ذلك الانحياز تحويلاً لمعنى المعرفة والثقافة ومضمونها. ولما كان جمهور المعترضين في معظمة من المثقفين لا من عامة الناس، فإن الحجة لم تكن لتعوزه لبيان أن استقلالية المثقف عن أي ولائٍ سياسي هي ما يحفظ له مكانته، ويصون وظيفته، ويرفع من رصيده فكره في سوق القيم الاجتماعي؛ وهي - بالتالي - ما يحمي صورة الثقافة بصفتها تعبيراً عن شخصية المجموع الاجتماعي، لا رأسماًلاً برسم التوظيف السياسي.

هذا النقد هو شبيهٌ بشعار «من تحزب خان»، الذي أطلقه بعض عرب هذا الزمان! وهو، وإن لم يكن كاريكاتورياً إلى

هذا الحدّ، نقدٌ شديد الجفاء تجاه تجنيد المعرفة والثقافة في ميدان الصراعات الاجتماعية.

*

أما الملاحظة النقدية الثالثة، فتتصل بما يُنهم به من ضعف جرأته على السلطة، وميلِه إلى تحاشي مواجهتها، بل والصمتِ عنها كلياً. ولا يتعلق الأمرُ في هذا الاتهام بمن يوالي نظامَ الحكم، أو بمن يؤجّر لسانه وعقله لخدمة السلطان، من المثقفين - وهم كُثُرُ هذه الأيام -، بل يتعلق بمن يُفتَرَضُ فيهم أن يدافعوا عن سلطتهم المعرفية الرمزية في مقابل السلطان المادي السياسي. فهؤلاء يؤاخذون على إحجامهم عن إبداء البطولة في وجه السلطة، وإحجامهم عن الدفاع - بالصوت الجهير - عن قضايا الناس والمجتمع، كائنةً ما كانت الظروف والأوضاع.

وتجري هذه الملاحظة النقدية على خلفية الاعتقاد بأن المثقفين يمثلون طليعةً كفاحيةً متقدمة في حقل الصراع الاجتماعي، وبأنهم حملة مشعل التغيير لمجرد أنهم يملكون علمَ ذلك التغيير، على ما يدعون ويعلنون! ويزدهر بعض هذا النقد - اليوم - في امتداد تنامي فكرة رائجٍ مفادها أن الثقافة أمست الآن آخرَ خندقٍ من خنادق المواجهة بعد سقوط الخندق السياسي ومؤسساته الحزبية؛ وينجم عن هذه الفكرة - بالبداهة والطبيعة - أن المثقفين هم سدنة التغيير، وهم سياسيو هذه المرحلة وعسكرها!

*

تلك عيئة من نقدٍ كثيف يتعرض له المثقف العربي في غمرة تحولات عميقة رفعت - فجأةً - من حرارة الانتباه إليه، بعد طول تجاهلٍ وتهميش، وأقامت له محكمةً مفتوحةً تسائله عما فعل حتى يكون أهلاً لثقة غامضة لم يتعهد لها أحد يوماً بالصيانة والرعاية. ومع أن كثيراً من ذلك النقد لم يجانب الصواب، بل وقّف على مواطن القصور في ممارسات المثقفين العرب، مثلما وقّف على عاهات الاستعلاء، والتخندق الأيديولوجي، والرهاب الجماعي من السلطة، إلا أن بعضه ركب نتائج تفوق في الحدة مقدّمات ذلك النقد، وغالَى في التعبير عنها والتنظير لها، إلى حدود الاشتباه في الطوية والمقصد. ومن تلك النتائج المركبة على ذلك النقد: الخلوص إلى القول بأن دور المثقفين انتهى، وانتهت الحاجة الاجتماعية إليه، بعد كل الإخفاق الذي أصابه.

ومع أن مجال الرد على مثل هذه الأطروحة غير ذي مناسبة هنا، إلا أننا نهتبل فرصة النقد الذي عرضنا بعضاً من معطياته، لضخ بعض النسبية فيه حتى يكون نقداً متوازناً، وموضوعياً، يهتدي بالرصانة، ويتحاشى الممارسة السادية. وسنسلك ذلك من سبيلٍ منهجيٍّ يشدد على بيان الجوانب

من المفارقات أن يُسند إلى المثقف دور خلاصي،

ثم يتعرض للتهميش الاجتماعي والإنكار الأيديولوجي

الأخرى الخفية في الممارسات المنقودة. وغني عن البيان أن ذلك يتخذ - حُكماً - شكلَ دفاع عن المثقف. غير أنه في الحقيقة دفاعٌ منهجيٌّ، في المقام الأول، لا انتصاراً أيديولوجياً له: وهو الذي - لا شك - يستحق الحساب النقدي العسير.

- II -

نقطة انطلاق هذه المرافعة الدفاعية المنهجية هي إثارة الانتباه إلى الوجه الآخر للصورة، الذي غالباً ما يصرفُ النقدُ النظرَ عنه، باعتباره مساءلةً أو محاكمةً لا تحتفظ للمنقود - في العادة - إلا بلائحة الاتهام، تاركةً أمرَ إنصافه جانباً. وليس الوجه الآخر الذي نعني سوى رواية المثقف نفسه لدوره وعمله أو صناعته؛ وهي - للتذكير - الرواية التي قد يشاطره إياها كثيرون ممن يفهمون المعرفة على الضرب ذاته. ومع أنها قد تكون روايةً أيديولوجيةً تبريريةً مَقْصِداً تلميع صورته، إلا أنها قد تخلو - أيضاً - من أسباب الوجهة.

لننظرُ سريعاً في التهم الثلاث السابقة من زاوية الإصغاء إلى رأي المثقف فيها، ومن زاوية رد الاعتبار إلى موقفه:

يمكن التفكير - ابتداءً - في منزعه النخبوي بعيداً عن فرضية جنوحه إلى الاستعلاء المعرفي (أو العلمي) على الجمهور، وانطلاقاً من فرضية أن ما يُعتَبَرُ نخبويةً في تفكيره هو الشكل الأكثر رصانةً وموضوعيةً لتعبير الفكر عن نفسه. إذ الفكر ليس طقساً تلقائياً يمارسه من يشاء، ولا هو معارفٌ جاهزةٌ يرسلها قائلٌ إلى متلقٍ فيدركها على التوّ؛ بل هو عملية نظرية مركبة تنطوي على فاعليات ذهنية تجريدية، تتراوح بين التحليل والتفكيك، وبين التركيب الصادر عن البناء الفرضي - الاستنباطي (أو الأكسيومي) للموضوعات. وهي فاعليات تجري من خلال تشغيل منظومة من المفاهيم المجردة تمثل المستوى النظري الأعلى في قاموس التعبير عن الأفكار. وغني عن البيان أن إدراك هذه العملية ليس في متناول عامة القراء، فكيف بعامة الناس! وعلى ذلك، فقد يكون ما يُحَسَّبُ نخبويةً هو الاسمُ المستعار - أو الاسمُ الحركي - للدور المعرفي الطبيعي للمثقف، بل قلّ للدور المطلوب منه كمثقف. إن وظيفة المثقف ليست في ترداد ما يعتقده الجمهور، بل في إنتاج معرفة نظرية لا يستطيعها

غيره. أما «الفكر اليومي» - كما سمّاه المفكر الراحل مهدي عامل - فهو سيّد الموقف وزاد كلّ وعي، ولا خصاص فيه أو احتياج إليه لوفرتة، بل لفيضه عن الحاجة!

وعلى النحو نفسه، يمكن فهم المنزع التحزبي للمثقف الذي يواخذ عليه. فقد لا يكون هذا دليلاً على خيانة مزعومة منه لدوره كضمير للمجتمع والأمة، أو كانهياز الى فريق ضد آخر، بل قد يكون عنواناً لممارسته مبدأ الالتزام: التزام قضية المجتمع والشعب والوطن، من خلال مؤسسة سياسية أو نقابية أو اجتماعية تنتدب نفسها لأداء دور الأداة الوظيفية لمشروع مجتمعي جماعي، أو من خلال فكرة رئيسية يراهن على أن تكون رديف رسالة اجتماعية عليا يملك هو - كمتقف - أن يساهم فينشر مضمونها وقيمتها في سياق فاعلية تنويرية منتجة. ومن الثابت أن مثل هذا الالتزام لا يكون تحزباً بالمعنى السلبي للعبارة، بل تعبيراً عن ولاء لفكرة عليا مجتمعية يخال أن أسلك المسالك إلى التعبير عنها انخراطاً في حزب سياسي أو منظمة جماهيرية، أو تبشير ثقافي بفكرة ومشروع. وفي كل الأحوال، لا أحد يملك أن يجرد الثقافة من مضمونها الالتزامي الطبيعي اعتباراً لطبيعتها كفاعلية مرتبطة بالمحيط الاجتماعي الذي تفكر فيه وتعبّر عنه.

أما الاتهام الثالث بجنبه تجاه السلطة، وبافتقاره إلى الشجاعة الأدبية للصدوع بالرأي المخالف لها، فهو مما لا يجوز في حق سائر المثقفين. فإذا تركنا جانباً متقف السلطة، الذي يواليها سراً وعلانية، ويدبج لها المدائح، فنحن لا نجد في الصورة غير مثقفين مغضوب عليهم من السلطان، عملاً بقاعدة «من ليس معي فهو ضدي»! وأكثر هؤلاء يستحقون ذلك الغضب وساماً رفيعاً يتقلّدونه، لرفعة قدر كرامتهم، وحرصهم على أداء دورهم الطبيعي تجاه حق شعبيهم في الحرية. وكثير منهم دفع أكلاف ذلك باهظة، لكنه لم يحسبها بحساب المصلحة الخاصة، فلم يربح نفسه ويخسر العالم.

والحق أن الذين يرجمون المثقف بتهمة التهييب من السلطة، وتحاشي جانبها، إنما يتجاهلون حقيقتين عصيتين على التغافل: أولهما تضحياته الأسطورية التي دفعها لقاء التعبير عن رأيه والدفاع عنه، والتي لا تضارعها تضحيات أخرى. فليس تفصيلاً أن يقال - هنا - إن تلك التضحيات بلغت - في أحيان كثيرة - حدّ فقدان حرّيته، بل حدّ فقدان أقدس حق من حقوق الإنسان: وهو الحق في الحياة! إن أكثر الشهداء، والمعتقلين، والمنفيين، والملاحقين قضائياً، والمطاردين من أجهزة المخابرات، مثقفون. وفي هذا، لا يملك أحد أن يزايد عليهم بدروس في الشجاعة ورباطة الجأش أمام السلطة.

أما ثاني تينك الحقيقتين، فهي أن من المشروع تماماً للمثقف العربي - اليوم - أن يحفظ نفسه من الإهدار، ورأسه من القطف، بعد أن بلغ تغوّل السلطة حدّاً لا يطاق، وانهارت

دفاعات المجتمع المدني أمام زحف السلطان. من سيحيمه من البطش إن هو خرّق أحمر الخطوط؛ لقد انهارت الفواصل بين البطولة والانتحار، وباتت المبدئية رديفاً للتهور. وعليه، حين يقبض المثقف اليوم على الجمر الملتهب، يستحق أن يُمحَضَ ولاءً من الجميع، لأن رأيه وشجاعته بلغا «من العلياء كل مكان» على رأي جدنا الأعظم أبي الطيب المتنبّي!

ليس دفاعاً عن المثقف هذا الذي نقوله؛ فهو يستحق من النقد أكثر مما قيل عنه وفي حقه. إنّه - بالأحرى - دفاع عن الموضوعية في ممارسة النقد، وهي موضوعية مطلوبة لحمايته من المنزلق المرصّي: السادية، أو لحمايته من احتمال التحول إلى تصفية حساب ذاتي لا تتصل - في شيء - بالثقافة والمعرفة. على أننا نفهم جيداً أن كثيراً من أسباب الشطط والمغالاة في النقد راجع إلى صورة المثقف لدى ناقديه، وإلى نمط الرسالة والدور اللذين يسندونهما إليه. إذ إن كثيراً ممن يحاسبونه كل هذا الحساب العسير يطالبونه بما يفوق قدرته وطاقته من الأدوار الكبرى، بل هم يضعون على عاتقه ما عجزت مؤسسات «عتيدة» على النهوض بأعبائه. وفي هذا منتهى الإسقاط الايديولوجي الذي لا يناسب واقع الحال، ولا يتناسب وممكنات الفعالية الاجتماعية والمعرفية للمثقفين.

إن من المفارقات أن يُسند دور خلاصي للمثقف، ويجري التعامل معه وكأنه مسيح، في الوقت الذي يتعرض فيه للتهميش الاجتماعي والإنكار الايديولوجي. كما أن من المفارقات أن يُطلب منه دور تنوّع بحمله الدولة والأحزاب السياسية، وكأنه كائن خارق، في الوقت الذي تلفظه فيه هذه المؤسسات (= الدولة والأحزاب). غير أن الأهم في ذلك كله أن هذه المطالبات تستنهض لدى المثقف وهماً قاتلاً: هو القدرة على أداء دور رسولي! وفي الظن أنه الوهم الذي سوف يفضي به إلى الانتحار الثقافي بحسابه يمثل أبشع أنواع الادعاء الذي يجافي منطق الثقافة ويزور دور المثقفين!

المغرب